

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens **snjt**

تقرير
شهر مارس
2018

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر مارس 2018

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

شاكر بلقاسم

الفصل 14 من المرسوم 115

المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر

"يعاقب كلّ من يخالف الفصول 11 و12 و13 من هذا المرسوم وكلّ من أهان صحفياً أو تعدّى عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله بعقوبة الاعتداء على شبه موظّف عمومي المقرّرة بالفصل 123 من المجلّة الجزائيّة".

الفصل 250 من المجلّة الجزائيّة

يعاقب بالسجن مدّة عشرة أعوام وبخطية قدرها عشرون ألف دينار كلّ من قبض على شخص أو أوقفه أو سجنه أو حجزه دون إذن قانوني.

مقدمة عامة

تواصل عمل الصحفيين طيلة الأشهر المنقضية على كشف الفساد في عديد الملفات المتعلقة بالمال العام والجرائم الاقتصادية والممارسات التي تمسّ بحقوق المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، ما جعلهم عرضة لعدد التضييقات والهرسلة وتواترت التهديدات الموجهة إليهم والتي لوحظ ارتفاع عددها خلال شهر مارس المنقضي.

فقد صدرت أفعال وأقوال عن أطراف مجهولة تنذر بخطر محقق بسلامة الصحفيين عبر التلويح بأفعال انتقامية قد تطالهم. ووردت هذه المضايقات بهدف هرسلة الصحفيين واتخذت أشكال مختلفة كالتحرّيات غير القانونية التي طالت حمدي التليلي الصحفي بقناة "فرنسا 24" الناطقة بالفرنسية على خلفية عمله على ملف فساد في تجارة الملابس المستعملة.

وبقي الصحفي خلال شهر مارس 2018 مصدر إزعاج بالنسبة لبعض الإدارات نتيجة نقله كلّ الفعاليات، مما أدى إلى استبعاده وتغيّبه عن نقل أحداث مهمة في الجهة التي يوجد فيها كما هو الحال في ولايتي القيروان وتوزر، إضافة إلى ردّات فعل وتصريحات استهدفت الصحفيين وخلقت مناخا غير ملائم لممارسة عملهم وتم من خلالها ضرب مبدأ التكافؤ في الفرص بين الصحفيين.

وهذا مؤشّر خطير يعطي صورة قاتمة عن مدى وعي عديد الأطراف بدور الصحفي كقوة إصلاح وتغيير وكناقل لمطالب المواطنين في المواضيع المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والأوضاع الاجتماعية.

كما أنّ تواصل صمت الدولة عن اعتداءات موظّفيها يعطي مؤشرا سلبيا عن مدى التزامها بمبدأ المحاسبة، مما يدفعهم لمواصلة ممارساتهم الخارقة للقانون في ظلّ إفلات تامّ من العقاب. يضاف إلى ذلك عدم تقيد السلطة بإجراء تغييرات تشريعية على مستوى تنظيم العمل داخل الإدارة لإيقاف العمل بالمنشير المعطّلة للحصول على المعلومة، من ذلك إيقاف العمل بالمنتشور عدد4 الذي بات عاملا مكبلا لعمل الصحفي مما يحرم المواطن من حقّه في الحصول على المعلومة من الإدارات العمومية عبر ما ينجر عنه من ضرب حقّ الصحفي في البحث والتقصّي والحصول عليها.

وبات من الضروري اليوم أن تقيم السلطة الرسمية الدليل على سعيها إلى محاسبة منظورها على الاعتداءات التي يمارسونها منذ سنوات على الصحفيين، وتمثل ضربا لحرية الصحفيين في العمل ولحقّ

المواطن الدستوري في الحصول على المعلومة. ولا يمكن لهذه المحاسبة أن تتم إلا عبر التشهير بالممارسات الخارقة للقانون ونشر نتائج المحاسبة الإدارية التي قامت بها، وإقامة الدليل على وجود توجه حقيقي لمناهضة الإفلات من العقاب.

كما بات من الضروري إلغاء العمل بكلّ المناشير الداخلية غير الدستورية والتي تنسف جوهر الحقّ في الحصول على المعلومة من مصادرها.

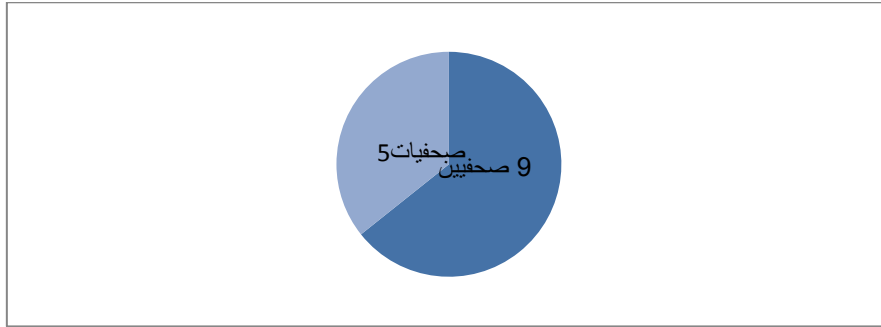
ناجي البغوري

نقيب الصحفيين التونسيين

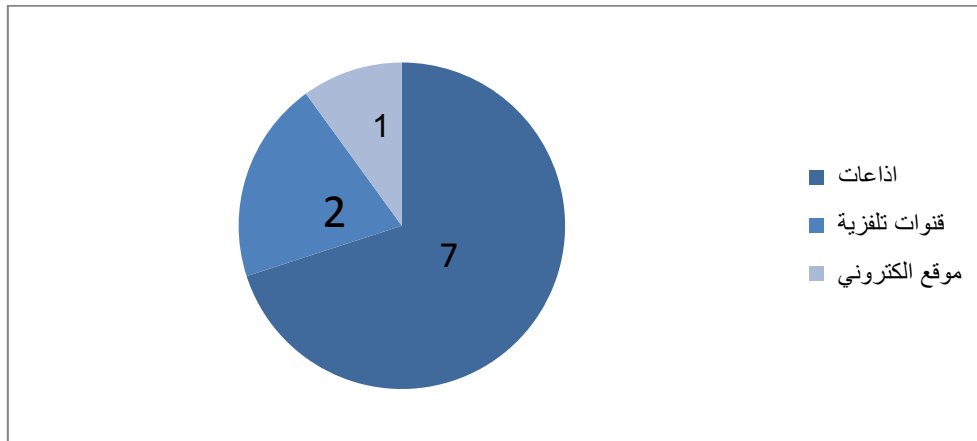
مقدمة إحصائية

تراجعت وتيرة الاعتداءات خلال شهر مارس 2018 مقارنة بشهر فيفري 2018، وقد رصدت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين انخفاضا ملحوظا في عدد الاعتداءات حيث سجّلت 10 اعتداءات مقابل 17 اعتداء خلال شهر فيفري 2018. وطالت الاعتداءات 5 صحفيات و9 صحفيين يعملون في 7 إذاعات و2 قنوات تلفزيونية وموقع الكتروني وصحيفة مكتوبة ووكالة أنباء.

الاعتداءات حسب الجنس



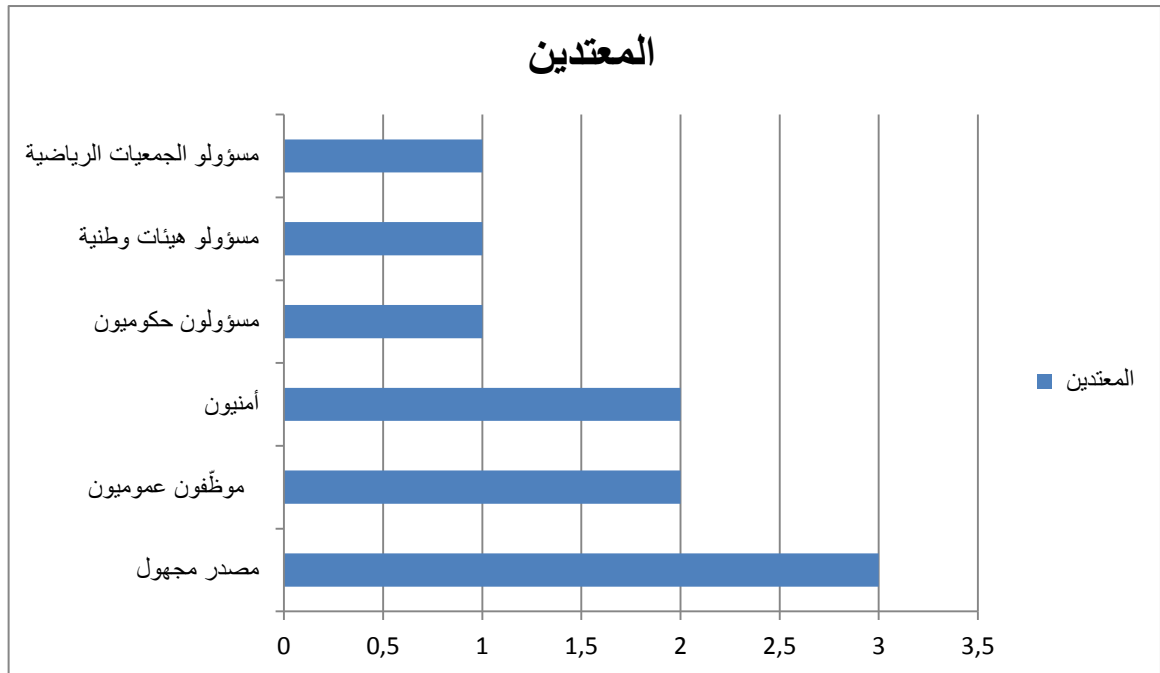
الاعتداءات حسب المؤسسات الإعلامية



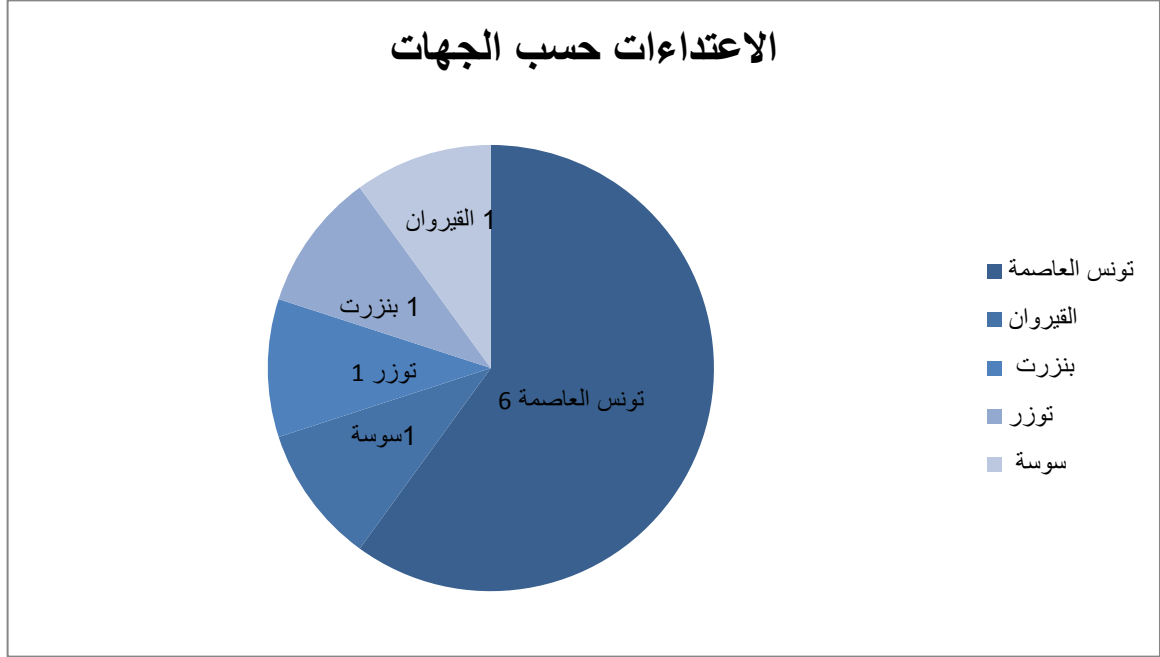
واللآفت خلال هذا الشهر هو عودة التهديدات التي تستهدف الصحفيين من قبل مصادر مجهولة وسجل وحدة الرصد حالتين خلال شهر مارس 2018.

كما سجّلت الوحدة تواصل عمليات المنع من العمل في 4 حالات والمضايقة في 3 حالات إضافة إلى حالة اعتداء لفظي وحيد.

وقد تصدّر "مصدر مجهول" قائمة المعتدين حيث كان مسؤول عن 3 اعتداءات وكان الأمنيون والموظفون العموميون مسؤولين على اعتداءين اثنين لكلّ منهما في الوقت الذي سجّل فيه عودة المسؤولين الحكوميون ومسؤولو هيئات وطنية ومسؤولو الجمعيات الرياضية إلى قائمة المعتدين على الصحفيين باعتداء وحيد لكلّ واحد منهم.



وقد تركّزت الاعتداءات أساسا في تونس العاصمة في 6 حالات في حين تفرّقت في كلّ من ولايات القيروان وبنزرت وسوسة وتوزر في حالة وحيدة في كلّ منها.



ممارسات رسمية تخلق مناخ غير مريح لعمل الصحفيين والصحفيات

تشمل المضايقة عمليات الهرسلة التي تمارسها السلطات لخلق ضغط على الصحفي خلال تأديته عمله، وقد تمّ تسجيل ذلك في حالة مراسل قناة "فرنسا 24" حمدي التليلي عبر تحريّات غير قانونية مورست عليه من قبل الأمن، والتي فتح فيها تحقيق إداري من قبل وزارة الداخلية. وتشمل أيضا التصريحات العامة الصادرة عن مسؤولين حكوميين أو ممثلي السلط العمومية والتي تخلق مناخا غير ملائم لممارسة العمل الصحفي وتمسّ من مبدأ التكافؤ في الفرص بين الصحفيين.

وقد سجّلت وحدة الرصد 3 حالات مضايقة خلال شهر مارس 2018 توزّعت كما يلي:

* مسؤول حكومي يضايق مكرم السعيد

المكان:سوسة

التاريخ: 9 مارس 2018

المعتدى عليهم: مكرم السعيد مراسل إذاعة "صبرة أف أم" الخاصة

المعتدى:مسؤول حكومي

الوقائع:



عمل معتمد النفيضة على هرسلة مكرم السعيد مراسل إذاعة "صبرة أف أم" عبر اتّصال هاتفي على خلفية نشره لخبر حول اعتداء المعتمد على عون حرس مرور رافضا مقترح الصحفي بتمكينه من حق الرّد.

وأفاد السعيد لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية: " نشرت خير في إذاعة "صبرة أف أم" التي أعمل لفائدتها حول اعتداء معتمد النفيضة على عون حرس مرور، تلقّيت إثره اتّصالا هاتفيا من المعتمد عبّر فيه عن استيائه من نشري للخبر مؤكّدا أنّه ليس بإمكانني أن أفعل له شيئا"، مضيفا: "طلبت من المعتمد تمكينه من حق الرّد إذا رأى أنّ الخبر غير صحيح فرفض".

التعليق القانوني:

يعتبر احتجاج معتمد النفيضة ضدّ الصحفي مكرم السعيدي من باب الضغط عليه بسبب نشره خبرا على أمواج الإذاعة. وينصّ الفصل 11 من المرسوم 115 لسنة 2011 أنه "لا يجوز تعريض الصحفي لأيّ ضغط من جانب أيّ سلطة كما يضمن الفصل 40 منه حقّ الردّ لكلّ شخص تعرّض إليه المحتوى الإعلامي بصفة صريحة.



* أعمال تحرّي تهرسل مراسل "فرنسا 24"

المكان: تونس

التاريخ: 12 مارس 2018

المعتدى عليهم: حمدي التليلي الصحفي بـ "فرنسا 24"

المعتدي: أمينيون

الوقائع:

تنقّل عونا أمن بالزين المدني إلى منزل حمدي التليلي مراسل قناة "فرنسا 24" الناطقة بالفرنسية والانجليزية حمدي التليلي للتحرّي عنه بطريقة غير قانونية.

وأفاد التليلي لوحدة الرصد: "تنقّل عونا أمن إلى مقرّ سكناي للتحرّي عني، وفور وصولهم سألوا زوجتي ووالدي عن مكان تواجدي ثم بقوا بانتظاري إلى أن التحقت بالمكان".

ويضيف التليلي: "طرح أعوان الأمن في البداية أسئلة مرتبطة بالمواضيع التي أنوي العمل عليها مستقبلا والأماكن التي سأتنقّل إليها فرفضت الاجابة. ثم طرحوا عليّ أسئلة مرتبطة بالتقارير التي عملت عليها حول مواضيع مرتبطة بالإرهاب في أوقات سابقة، وسألاني عن هوية مصادر معلوماتي فيها، فرفضت الإجابة باعتبار أنّ مصادر المعلومات محمية بالقانون ولا يجوز الكشف عنها إلا في حالات يحددها القانون".

وتواصلت أعمال التحرّي مع الصحفي حمدي التليلي حول التقرير الذي بنّته عدّة قنوات أجنبية حول الملابس المستعملة، حيث سأله العونان عن التهديدات التي طالته على خلفية ذلك التقرير مستفسرين ما إذا طالت عائلته تهديدات على خلفية عمله الصحفي.

وفور إصدار وحدة الرصد بيانا في الغرض تمّ فتح تحقيق داخل تفقديّة الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية حول أعمال التحرّي غير القانونية.

وللإشارة فقد تعرّض التليلي إلى اعتداءين بالعنف الجسدي بتونس على خلفية نشره لتقرير الملابس المستعملة وقد كان التدخّل الأمني لفائدته بطيئاً حيث تراخى رئيس مركز الأمن في صياغة محضر لفائدته ولحدّ الآن لم تتقدّم إجراءات البحث رغم مرور أكثر من شهرين على الحادثة.

التعليق القانوني :

يتعرّض حمدي التليلي إلى حملة من التضييقات والضغوط المتتالية من جانب أفراد ومن جانب السلطات بسبب التحقيق الصحفي الذي عمل عليه المتعلّق بالملابس المستعملة، وهي أعمال وممارسات تتناقض مع منطوق الفصل 11 من المرسوم 115 لسنة 2011 المتعلّق بحرية الصحافة والطباعة والنشر الذي يمنع ممارسة أيّ ضغط على الصحفي ويمنح حصانة لمصادر معلوماته ويجعلها غير مكشوفة إلاّ بحالات يحددها القانون.

* رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة تضايق بسام حمدي

المكان: تونس

التاريخ: 28 2018

المعتدى عليهم: بسام حمدي الصحفي بموقع "حقائق أون لاين"

المعتدي: رؤساء هيئات وهيكل وطنية

الوقائع:

اعتبرت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة أن سؤالاً طرحه الصحفي بموقع "حقائق أون لاين" بسام حمدي "غير مهني" وعملت على هرسلته على خلفية معرفة موقفها من الانتقادات التي تتهمها بالتحيز لبعض الأطراف السياسية على حساب أخرى، وكان ذلك خلال ندوة صحفية عقدتها الهيئة بمقرّها.

وأفاد بسام حمدي لوحدة الرصد: "تفاجأت بردّ فعل رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة سهام بن سدرين عندما وجّهت لها 3 أسئلة من بينها سؤال حول الانتقادات التي تتهمها بالتحيز لبعض الأطراف السياسية على حساب أخرى، وردّت بن سدرين بطريقة متشنجة غاضبة قائلة أنّ سؤالي غير مهني رافضة الإجابة".

من جانب آخر، يظهر الفيديو الموثّق للندوة الصحفية لهيئة الحقيقة والكرامة ردّه فعل رئيستها بخصوص أسئلة الصحفي بسام حمدي، حيث وثّقنا حالة التشنّج التي أصابتها وقد أجابت حمدي بالقول "سأجيبك على سؤالين ولن أجيبك عن السؤال الثاني. لسنا في جلسة محكمة حتى أجيب على اتّهامات ولا أجيب عن أسئلة غير مهنية".

وقد نشر الصحفي بسام حمدي في موقع "حقائق أون لاين" بتاريخ 28 مارس 2018 مقالا حول ما تعرّض له من قبل رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة تحت عنوان " بن سدرين ترفض توضيح علاقتها ببعض الأطراف السياسية وتتعتّف على عضو بالهيئة".

التعليق القانوني:

يشكّل تشنج رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة بسبب سؤال الصحفي بسام حمدي اعتداء على حرية التعبير ويعتبر رفضها الإجابة بدعوى عدم "المهنية" تعطّيلاً لحقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفّاف طبق المادة 9 من المرسوم 115 وضغطاً على الصحفي.

أفعال وممارسات تعيق الحصول على المعلومة

عادة ما ينفّذ عملية المنع من العمل كلّ حامل سلطة يعمد إلى فعل أو ممارسة أو إجراء من شأنه أن يحرم الصحفي من أداء عمله ومن حقّه في الحصول على معلومة. وكعادتهم يكون الموظفون العموميون في صدارة المنفّذين لعمليات المنع يضاف إليهم المسؤولون. وقد سجّلت وحدة الرصد خلال شهر مارس 2018 ، 4 حالات منع من العمل نفّذها موظفون عموميون في مناسبتين ومسؤول جمعية رياضية وأمنيون في حالة وحيدة لكل منهما. وقد وردت كالآتي:



*منع مراسلو مؤسسات إعلامية من العمل في مستشفى عمومي

المكان: توزر

التاريخ: 12 مارس 2018

المعتدى عليهم: 4 مراسلين لمؤسسات إعلامية في توزر

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

رفض مدير المستشفى الجهوي بولاية توزر استقبال مجموعة من المراسلين الصحفيين بمكتبته للردّ عن استفساراتهم حول شبهة خطأ طبّي، وقام رئيس مصلحة بالمستشفى بإغلاق الباب ومنع دخولهم لمكتب المدير.

وأفاد وحيد عباس مراسل إذاعة "شمس أف أم" لوحدة الرصد: "تقلنا إلى مستشفى توزر لتغطية وقفة احتجاجية لعائلة قالت أنّ قريبة لها خضعت لعملية جراحية تعرّضت ساقها لعملية حرق. وبعد أخذ تصريحات من المحتجّين توجّهنا إلى مدير المستشفى للحصول على الردّ لكنّ وقع إغلاق الباب في وجوهنا"، مضيفاً: "توجّه إلينا رئيس مصلحة بالمستشفى بالقول أنّه علينا العودة لأخذ تصريحات من المواطنين فالإدارة ترفض تقديم توضيحات، في تعبير عن احتجاجه على طريقة عملنا".

وتواصل الصحفيون مع المدير الجهوي للصحة الذي أوضح أنّه تم فتح تحقيق في موضوع الحادثة التي حصلت للمواطنة وأنّه من الضروري انتظار نتائج التحقيق، مشيراً أنّ مدير المستشفى يرفض الحديث إلى وسائل الإعلام.

وقد اتّصل المدير الجهوي للصحة نبيل ثابت بوحدة الرصد، ليفيد بأنّ مدير المستشفى اتّصل به وأعلمه باحتجاج الصحفيين على عدم إجابته عن أسئلتهم، وأشار إلى أنّ الفوضى التي تسبّب فيها المحتجّون هي التي لم تسمح لمدير المستشفى بالإجابة عن أسئلة الصحفيين. وأشار المدير الجهوي للصحة إلى أنّ الصحفيين مرّحّب بهم لتيسير ظروف عملهم.

التعليق القانوني:

امتنع مدير المستشفى الجهوي بتوزر عن الإدلاء بأيّ توضيحات حول حادثة وقعت وهو ما يعتبر تعطّيلاً لحقّ المواطن في إعلام حرّ وشفّاف، خاصة وأنّه مسؤول عن مؤسسة عمومية تدير مرفقا عاما لخدمة المواطنين. وينصّ الفصل 10 من المرسوم 115 أنّه للصحفي كما لكلّ مواطن حقّ النفاذ إلى المعلومة والأخبار وله أن يطلب من الجهات المذكورة المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تكون بحوزتها، ما لم تكن هذه المواد سرّية بحكم القانون.

* تغييب وسائل الإعلام خلال زيارة وزير المالية للقيروان

المكان: القيروان

التاريخ: 15 مارس 2018

المعتدى عليهم: مراسلو 3 مؤسسات إعلامية بالقيروان

المعتدى: موظّفون عموميون

الوقائع:

تمّ تغييب مراسلي المؤسسات الإعلامية عن زيارة وزير المالية للقيروان وعقده اجتماعا حول قانون المالية 2018 مع مديريين جهويين للمالية في 11 ولاية. ولم يتمّ إعلام وسائل الإعلام بالاجتماع كما حرّموا من الحصول على تصريح من الوزير.

وأفادت منيرة الرابعة مراسلة وكالة تونس إفريقيا للأنباء لوحدة الرصد: "علمنا صدفة بوجود وزير المالية في القيروان حيث عقد اجتماعا حول قانون المالية 2018 مع مديرين جهويين بـ 11 ولاية، فتوجّهنا إلى الفضاء الخاص(بالرجب)الذي عقد فيه الاجتماع، رغم عدم إعلامنا به من قبل الولاية.انتظرنا خروج الوزير للحصول على تصريح منه، وقد طلبت منّا الملحقة الإعلامية للوزارة بانتظار انتهاء الاجتماع لكننا تفاجأنا بمغادرته من باب آخر دون التصريح لنا"، مضيفة: "حرمانا من المعلومة في ظلّ رفض المديرية العامة للوزارة التصريح متعلّلة أنّها غير مؤهّلة وأنّ الوزير وحده يستطيع ذلك".

من جهة ثانية أفاد الملحق الصحفي لولاية القيروان أنّ الولاية لم تكن على علم بزيارة وزير المالية وأنّه علم متأخرا بالزيارة.

التعليق القانوني:

يعتبر عدم أعلام الصحفيين من قبل وزارة المالية والسلط الجهوية بزيارة وزير المالية فرضا لقيود تعوق تداول المعلومات ومن شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفّاف طبقا للفصل 9 من المرسوم 115.

* مسؤول جمعية رياضية يمنع صحفي من العمل

المكان:تونس الكبرى (بن عروس)

التاريخ: 19 مارس 2018

المعتدى عليهم:حمدي حليلة مراسل إذاعة المنستير

المعتدي:مسؤول جمعية رياضية

الوقائع:

منع مسؤول بفريق النجم الرادسي حمدي حليلة الصحفي المتعاون بإذاعة المنستير من تغطية مباراة كرة السلة التي دارت بين النجم الساحلي والنجم الرادسي بقاعة توفيق "بوهيمة" برادس.

وأفاد حليلة لوحدة الرصد: "تنقّلت إلى قاعة توفيق بوهيمة برادس لتغطية مباراة كرة السلة التي دارت بين النجم الرادسي والنجم الساحلي، وخلال تواجدي بمنصة الصحفيين توجّه نحوي كاتب عام جمعية النجم الرادسي مشيرا أنّه لا يمكنني التصوير وطلب منّي تكليفا بمهّمة رغم حملي لبطاقة مخبر رياضي"، مضيفا: "رغم إعلامه أنّ التكليف بمهّمة غير معمول به، أصرّ على ذلك وارتفع منسوب التوتر لديه عندما علم أنّي أرسل "إذاعة المنستير" وأرسل لي عوني حرس وطني لإخراجي ثم قام بإرسال عونين آخرين طالبا إخراجي بالقول "مثلما فعلوا في المنستير نفعل في رادس".

التعليق القانوني:

يشكّل منع الصحفي حمدي حليّلة من العمل داخل قاعة رادس الرياضية تعطيلًا لحرية الشغل التي يعاقب عليها القانون الجزائري التونسي في المادة 136 من المجلة الجزائية، كما يشكّل استثناء إذاعة المنستير من العمل بالقاعة الرياضية برادس قيّدًا على حرية تداول المعلومات وتعطيلًا لتكافؤ الفرص بين المؤسسات الإعلامية وتعطيلًا لحقّ المواطن في إعلام حرّ وشفاف.



* منع صحفية بقناة "تونسنا" من العمل

المكان: تونس

التاريخ: 12 مارس 2018

المعتدى عليهم: نهلة بن سالم الصحفية بقناة "تونسنا"

المعتدي: أمّنيون

الوقائع:

تعرّضت الصحفية نهلة بن سالم للاحتجاز من قبل عون أمن بشرطة المرور بشارع محمد الخامس بالعاصمة عبر حجز بطاقة تعريفها الوطنية وإجبارها على البقاء في المكان لمدة ساعة كاملة دون سبب قانوني لذلك. وانجرّ عن هذا الفعل منع الصحفية من العمل من قبل عون الأمن بعد أن تفتّحت لها وهي بصدد إعداد تقرير تلفزيوني حول المرشدين بالعاصمة.

وأفادت بن سالم لوحدة الرصد: "كنت بصدد محاورة وتصوير عدد من المرشدين على مستوى مفترق الطريق محمد الخامس/نهج القرش الأكبر بواسطة آلة تصوير خفية، وبمجرد تفتّحت عون شرطة المرور لي توجه نحوّي وطلب مني مده ببطاقة هويّتي، فمكنته من بطاقة تعريفني الوطنية (حاملة لصفة صحفية) إضافة لبطاقة صحفي محترف وأوضحت له أنّي أقوم بإعداد تقرير تلفزيوني، لكنّي تفاجأت بحجز العون لبطاقة تعريفني وقيامه بالاتّصال بإحدى الدوريات الأمنية من أجل الالتحاق بالمكان من أجل التفتّحت معي".

وتضيف بن سالم أنّ عون شرطة المرور قام باحتجاز هويّتها بتعلّة وجوب استظهارها بوثيقة الترخيص بالعمل (حيث لم يقبل بطاقة صحفي محترف أو بطاقة تعريفها الوطنية)، وبعد انتظار لأكثر من ساعة قام العون بالاتّصال بدورية ثانية من أجل الالتحاق بالمكان المذكور.

وباتّصال وحدة الرصد بالسيد ضو عطوي عضو المكتب الإعلامي بوزارة الداخلية قام الأخير بالاتّصال بالصحفية وبعون شرطة المرور لفظّ الإشكال. وإضافة لذلك التحق رئيس مركز الأمن بنهج فلسطين بالمكان (في إطار دورية أمنية) وطلب من عون شرطة المرور إخلاء سبيل الصحفية.

التعليق القانوني:

تعرّضت الصحفية نهلة بن سالم إلى تعطيل حرّيتها في الشغل من قبل عون سلطة عمومية مختصّ في تسيير جولان العربات بالطريق العام ولا دخل له في التّثبت من هوية الصحفيين وإن كانوا متحوّزين بمأموريات من مؤسّساتهم الإعلامية. ويصنّف تصرف العون بالقيّد على حرية تداول المعلومات وتسليطاً للضغط على صحفية.

تهديد الصحفيين يعرقل تحقيقاتهم الصحفية

إنّ الأفعال والأقوال الصادرة عن بعض الأطراف التي تكون في الغالب مصادر مجهولة تشكّل إنذاراً مبكّراً بخطر محقق بسلامة الصحفي وأن أفعالاً انتقامية قد تطاله على خلفية ما ينشره من محتويات إعلامية قد تمسّ من مصالح بعض الأشخاص. وقد سجّلت وحدة الرصد حالتين في هذا الجانب بقي الفاعلون فيها مجهولين.



* تهديد بدران شلغومي في بنزرت

المكان: بنزرت

التاريخ: 12 مارس 2018

المعتدى عليهم: بدران شلغومي الصحفي بـ "راديو 8" الجمعياتي

المعتدي: مصادر مجهولة

الوقائع:

تعرّض بدران شلغوم الصحفي بـ "راديو 8" الجمعياتي إلى التهديد للمرّة الثانية على خلفية تحقيق صحفي بخصوص ملفّ فساد بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة بولاية بنزرت، حيث تنقّل مجموعة من الأشخاص إلى منزله للبحث وعلّيم بواذر فعل انتقامي.

وقال بدران شلغوم لوحدة الرصد: "تفاجأت بتنقّل ثلاثة أشخاص إلى منزلي الشخصي للبحث عني لا أعرف هويّاتهم، حيث بادروا بسؤال عائلتي عن مكان تواجدي"، مضيفاً: "ما حصل هو تهديد لي بسبب التحقيق الصحفي الذي أعمل عليه حول ملفّ فساد بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة منذ أشهر".

كما أوضح شلغومي أنه يعمل منذ قرابة 8 أشهر على تحقيق صحفي يهّم ملف فساد ومنذ إحالة الملف على أنظار القضاء والسلط الجهوية أصبح يتعرّض لجملة من التهديدات حيث ومنذ أشهر (أواخر ديسمبر الفارط وبداية جانفي 2018) تقدّم بقضية ضدّ سائق قام بتهديده عبر اتّصال هاتفي في حال واصل العمل على الملف المذكور.

التعليق القانوني:

يتعرّض الصحفي بدارن شلغومي إلى حملة تهديد ممنهجة على خلفية عمله في مجال التقصي عن حالات الفساد في المنطقة التي يعمل بها، وهي تهم يعاقب عليها الفصل 14 من المرسوم 115 بالسجن والخطية كلّ من يهدّد صحفيا بمناسبة أداء عمله وينصّ الفصل 11 من المرسوم أنه لا يجوز تعريض صحفي لأيّ ضغط من جانب أيّ سلطة مهما كان نوعها.

* تهديد مراسل فرنسا 24

المكان: تونس

التاريخ: 17 مارس 2018

المعتدى عليهم: حمدي التليلي مراسل قناة "فرنسا 24"

المعتدي: مصادر مجهولة

الوقائع:

تعدّدت الوضعية الأمنية للصحفي في فرنسا 24 حمدي السويسي بعد كشفه لشبكة فساد في تجارة الملابس المستعملة عبر العالم، والتي تسبّب بثّه للتحقيق في عمليات إيقاف في صفوف فاعلين في هذه الشبكة بكلّ من تونس وإيطاليا وتمّ فتح تحقيقات في الموضوع في بعض الدول الأخرى.

ويتعرّض الصحفي إلى تهديدات منذ بثّ التقرير للمرّة الأولى في جانفي المنقضي كان آخرها في 17 مارس 2018 حيث عثر التليلي على علامة على سيارته صنّفها رجال الأمن تهديدا، وطلبوا منه إعلام مؤسسته بالموضوع.

التعليق القانوني:

إنّ الإشارات التي وجدها التليلي على سيارته هي مؤشّر لتهديد مباشر على حياته وعلى عائلته نتيجة عمله على ملف فساد كشف فيه عديد الأطراف النافذة والمتورّطة في تجارة غير قانونية ويعاقب المرسوم 115 كلّ من هدّد صحفيا بمناسبة أداءه لعمله أو مارس عليه ضغطا مهما كان نوعه.

الاعتداء اللفظي محاولة للمساس من إرادة الصحفيين

عادة ما تستهدف الصحفيين أقوال وإشارات وأفعال تحاول إهانتهم أو الحطّ من معنوياتهم أو ثنيهم على تناول مواضيع بعينها، وإن لم ترتقي إلى مستوى التهديد فإنّ لها تأثيرا معنويا ملحوظا عليهم خصوصا إذا كان منطلقها رأي أو معلومات ينشرونها أو لمجرد صفتهم كصحفيين.

* اعتداء لفظي ضدّ لطفي النجار

المكان: تونس

التاريخ: 26 مارس 2018

المعتدى عليهم: لطفي النجار الكاتب الصحفي بجريدة "الشارع المغربي"

المعتدي: مصادر مجهولة

الوقائع:



تلقى الكاتب الصحفي بجريدة "الشارع المغربي" الأسبوعية لطفي النجار رسالة موجّهة له عبر البريد التونسي إلى مقرّ مؤسسته تضمّنت عبارات سبّ وشتم وتلبّ ضده وذلك على خلفية مقال له صدر بالعدد الاسبوعي عدد 114 بتاريخ 06 مارس 2018 تحت عنوان " بعد الإسلام الغاضب والإسلام الخجول: الغنوشي يواصل تجارته الفكرية والسياسية بالإسلام".

وأفاد النجار لوحدة الرصد: " ليست هذه الرسالة الأولى بل تلقّيت رسالة سابقة منذ سنة موجّهة أيضا عبر البريد على خلفية مقال نشرته"، مضيفا: "لن تثنييني هذه الرسائل عن كتاباتي الصحفية".

وقد تحصّلت وحدة الرصد على نسخة من الرسالة والتي تضمّنت سبّا وشتما على خلفية المقال الذي نشره لطفي النجار حول رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي.

التعليق القانوني:

إنّ ما تعرّض له الصحفي هو اعتداء لفظي عبر منشور مكتوب موجّه له عبر البريد وهو اعتداء لفظي على الكاتب الصحفي خلال تأديته لعمله وبمناسبتة يعاقب عليه القانون وتحديدًا الفصل 14 من المرسوم 115 لسنة 2011 الخاص بحريّة الصحافة والطباعة والصحافة والنشر.

التوصيات

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد ما سجّلته من اعتداءات على حرية الصحافة وحرية التعبير خلال شهر مارس 2018 فإنّها توصي:

- رئاسة الحكومة بمتابعة الاعتداءات التي مارسها ممثلوها الجهويون والموظفون العموميون الراجعون لها بالنظر ونشر نتائج الأبحاث الإدارية المنجزة في هذا الغرض.
- وزارة الداخلية بنشر نتائج الأبحاث الادارية ضدّ الأمنيين الذين قاموا بتحرّيات غير قانونية في حقّ الصحفي حمدي التليلي.
- مسؤولي الجمعيات الرياضية باحترام طبيعة العمل الصحفي والابتعاد عن الممارسات ذات الطبيعة القائمة على التمييز على أساس الانتماء الرياضي.
- رؤساء الهيئات الوطنية باحترام طبيعة عمل الصحفيين وعدم التدخّل في عملهم وإخضاعهم للمقايسة.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفذ بالشراكة مع:

-المفوضية السامية لحقوق الإنسان

-اليونسكو